

دولة الكويت

الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)

كلمة

معالي رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)

أمام

فعاليات الدورة العاشرة- لمؤتمر الدول الأطراف
في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

11-15 ديسمبر 2023

أتلانتا - الولايات المتحدة الأمريكية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ...

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

بدايةً، أود أن أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء وفد دولة الكويت، بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس ونواب رئيس مكتب الدورة التاسعة للمؤتمر وأمانة المؤتمر، وجميع فرق العمل المنبثقة عن المؤتمر، لقاء جهودهم المميزة في إطار تنظيم وإدارة أعمال هذا المؤتمر، والعمل الجاد من أجل توثيق أوامر التعاون الدولي فيما بين الدول الأطراف من أجل تعزيز آليات تطبيق اتفاقيتنا الأممية لمكافحة الفساد.

ويسعدني في هذا المقام، تقديم التهنية إلى السادة/ رئيس ونواب رئيس مكتب الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، متمنياً لهم التوفيق في إدارة فعاليات المؤتمر.

السيدات والسادة الحضور الكريم ...

إننا اليوم نلتقي في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والعالم أجمع يعاني من أزمات طاحنة، فلم يكف يتعافى من جائحة كورونا، حتى أتت آلة الحرب لتدور رحاها في أجزاء متفجرة من العالم، تعصف بحياة الأبرياء وتخلف الأزمات والكوارث المدمرة، وها هم أخواننا في غزة يتعرضون للقتل والتشريد، ويفتقدون لأبسط مقومات الحياة من أكل وماء وكهرباء، فإننا من هذا المنبر ندعو المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته، ودعم كافة الجهود الرامية لوقف هذا العدوان الذي استمر في انتهاكاته واستخفافه بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والذي ترتب عليه ارهاق الآلاف من الأرواح البريئة، كما نود أن نؤكد على أهمية المزيد من مساعدات الإغاثة الإنسانية إلى قطاع غزة، واستمرار كافة الجهود لوقف هذه الحرب بشكل دائم ومستدام، تمهيداً للتوصل إلى حل شامل ودائم.

السيدات والسادة الحضور الكريم ...

تسعى دولة الكويت بصورة دائمة ومنتظمة ومستمرة نحو تطوير تشريعاتها وأنظمتها وإجراءاتها الوطنية الرامية إلى كفالة الالتزام الفاعل بتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وما يتصل بإجراءاتها من أحكام الاتفاقيات الدولية الأخرى ومنها على سبيل المثال لا الحصر الاتفاقية الأممية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وأنه منذ انتهاء فعاليات الدورة التاسعة للمؤتمر، ودولة الكويت لم تتوقف مساعيها الحقيقية نحو بذل المزيد من الجهد المميز في سياق تطوير وتحديث أنظمتها الوطنية المرتبطة بمنع ومكافحة الفساد، حيث أصدرت - بجانب ما هو قائم من تشريعات وأنظمة رقابية - قانون جديد في شأن حظر ومنع تضارب المصالح، إضافةً إلى إصدار تعديل تشريعي على قانون الجزاء بما يستوعب تحديد المسؤولية الجزائية للأشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد، ليس هذا فحسب، وإنما أصدرت دولة الكويت كذلك، تشريع جديد ومتطور متضمناً قواعد وضوابط مُحكمة لتنظيم انتخابات أعضاء مجلس الأمة، وإنشاء المفوضية العامة للانتخابات، كما أصدرت دولة الكويت تشريعاً خاصاً في شأن تحديد هوية المستفيد الفعلي تحقيقاً لمتطلبات الرقابة على الملكية النفعية والمالكين المنتفعين.

واستكمالاً وتطويراً لسياساتها الاستراتيجية في المجالات ذات العلاقة بمنع ومكافحة الفساد، أصدرت دولة الكويت استراتيجية الوطنية لمكافحة غسل وتمويل الإرهاب (2022-2027) اتساقاً مع ما استحدثته مجموعة العمل المالي (فاتق) من توصيات ومعايير بهذا الشأن، كما تعكف دولة الكويت على مواصلة تنفيذ محاور استراتيجيتها الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024)، هذا بجانب التخطيط والإعداد لوضع وإصدار استراتيجيتها الوطنية القادمة بهذا الصدد واضحةً في اعتبارها، مواكبة المستجدات الدولية والوطنية الحاصلة في المجالات ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد، وتحديداً منها تطبيق إعلان مراكش وإعلان أبو ظبي وإعلان شرم الشيخ بجانب تفعيل مبادئ الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد في ختام دورة انعقادها الاستثنائية الثانية والثلاثين.

ولا يسعني في ختام كلمتي، إلا أن أتوجه بخالص التقدير والاحترام إلى جميع السيدات والسادة الحضور الكرام لحسن استماعهم، متمنياً للجميع دوام التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته